

التشريعات القمعية الفرنسية في الجزائر خلال فترة الاحتلال

المحاكم الردعية 1902م نموذجا.

the deep french legislations in Algeria during conquest periode.  
dissuasive tribunals 1902

د. عبد القادر ولد أحمد

جامعة ابن خلدون تيارت (ملحقة قصر الشلالة).

البريد الإلكتروني : ouledahmedake@yahoo.fr

تاريخ النشر: 02/06/2019

تاريخ الإرسال: 12/03/2019

الملخص باللغة العربية:

الإدارة الفرنسية في الجزائر خلال فترة الاحتلال اتخذت مجموعة من القوانين والمراسيم للسيطرة على الشعب الجزائري اعتمادا على القضاء الذي تمثله مجموعة من المحاكم المسير بتشريعات إدارية ظالمة قاسية تخدم مصالح الأوربيين وتضطهد الجزائريين وعلى رأسها المحاكم الردعية .

الكلمات الافتتاحية : الإدارة الفرنسية، مراسيم، تشريعات، المحاكم الردعية.

الملخص باللغة الانجليزية:

During conquest periode, the French administration had taken a lot of laws and decrees to dominate on the Algerian people by judiciary which was represented in a group of tribunals that serves the European affairs and it works against Algerians and especially the Dissuasive tribunals .

**Keywords** : the french administratin, decrees, legislations, dissuasive tribunals

## مقدمة :

إن السياسة الفرنسية في الجزائر اتخذت مجموعة من الوسائل والطرق للوصول إلى ما خططت له سعيا منها محاولة القضاء على الجزائريين وهويتهم الوطنية العربية الإسلامية ، متخذتا القوانين والتشريعات الإدارية كأسلوبا سياسيا وقضائيا لتتحكم في الجزائريين ومنه القضاء عليهم ، ولعل من أهم ما ميز بداية القرن 20م ظهور التشريعات الإدارية الفرنسية وما يعرف بالمحاكم الردعية التي كانت قاسية على الجزائريين بأحكامها الجائرة عليهم والتي من خلالها تركت أثارا مأساوية على الجزائريين ، رغم مجموعة كبيرة من القوانين التي أقرتها الإدارية الفرنسية من خلال سياستها المنتهجة ضد الأهالي الجزائريين ، والتي شملت جميع الجوانب ، حيث لم تترك جانبا معينا ولم تصدر في ذلك مرسوما أو قانونا يلزم الجزائريين تطبيقه مهما كان .

علما أن الجزائريين واجهوا السياسة الإدارية الفرنسية منذ الوهلة الأولى ، ووقفوا ضد الاحتلال الفرنسي وقوانين إدارته مثلتها في البداية المقاومات الشعبية ، ثم بعدها المقاومة السياسية جاعلة الصحافة المتزامنة تقريبا مع ظهور الجمعيات والنوادي الثقافية المختلفة كوسيلة جديدة للمقاومة خاصة بعد ظهور النخبة المثقفة الوطنية مع بداية القرن العشرين .

هذه التشريعات لم تستثن أي جانب من الجوانب الحضارية التي تعرفها الجزائر وإنما اختلف التركيز حسب ما يتطلبه الظرف الاستعماري من جهة ، وعلى مقومات الهوية الوطنية من جهة أخرى ، مركزة على فكرة التذليل والتجهيل والاستعباد من خلال الإجراءات الاستثنائية الإجرامية الزجرية ، وتبرر ذلك بالعدالة أو بالقضاء أمام الرأي العام ، خدمة لمصالحها ومصالح الأوربيين ، وبهذا أصبح الأهالي محاصرين من كل جهة ، يسعون إلى إيجاد حل من الحلول لتخلص من الإدارة الفرنسية وتشريعاتها الظالمة .

لهذا نجد انفسنا مع مجموعة من التساؤلات أهمها :

فماهي هذه المحاكم ؟

وما أسباب إنشائها ؟

وماهي آثارها على الجزائريين ؟

## 1/المحاكم الردعية :

تعتبر من المراسيم التي ميزت بداية القرن العشرين، حيث ظهرت هذه المحاكم حسب المرسومين البارزين بتاريخ 29 مارس 1902 وتم تعديلها بمرسوم آخر بتاريخ 09 أوت 1903م ، وثبتت هذه المراسيم المخالفة للقانون الفرنسي نهائيا بتاريخ 13 مارس 1904(1).

وجاءت هذه المحاكم حسب ما يذكره يحي بوعزيز بطلب من المجالس المالية والمفوضين الماليين الأوروبيين لإنشاء هذه المحاكم للأهالي دون غيرهم، وعرفت بالمحاكم الجزرية وذلك عوضا عن المحاكم من الدرجة الأولى العادية، حيث يرأسها شيخ البلدية وأحد ممثلي الإدارة بدلا من قضاة الصلح (2)، حيث يذكر الأستاذ محمد بليل أن هذه المحاكم جاءت نتيجة أحداث انتفاضتي عين الترك وعين بسام مما دفع بالسياسيين الفرنسيين بالضغط على هيئة التشريع لإصدار هذا القانون 1902م المتضمن إنشاء المحاكم الردعية(3).

كما تعرف أيضا بسلطة المحاكم الجزرية المختصة بالسكان الجزائريين فقط ، حيث ظهرت استجابة لمطالب الكولون وبهذا أنشأت محاكم سمته بالمحاكم الردعية، علما أن المحاكم الجزرية حاكمت حوالي 71.161 جزائري ما بين 1902م و1905م 30 ألف منهم من عمالة وهران(4).

وعلى اثر تطبيق قانون الأهالي الذي أعتبر أقصى إجراء قي الوقائع الاستعمارية الذي ضم عدة مخالفات التي يعاقب عليها القانون، والذي منح للإدارة المدنية سلطات جزرية حيث أصبح للحاكم العام حق توقيع العقوبات على الأهالي بدون محاكمة، وكذلك سلطة للمسؤولين الإداريين قصد :  
. سجن الجزائريين المسلمين .

. مصادرة ممتلكات المسلمين الجزائريين ، وذلك دون حكم قضائي(5) .

وأعطت للمديريات السلطة المطلقة للنظر في القضايا الخاصة بالأهالي ،وصلاحيات أخرى لقضاة الصلح لسجن الأفراد .

حيث لم تلغ هذه الصلاحيات الا مع اندلاع الحرب العالمية الأولى ، وأما سلطة المحاكم الجزرية الخاصة بالمسلمين بقيت سنوات وتم إلغاء العمل بها إلا في سنة 1931م(6) .

لقد جاء تأسيس هذه المحاكم اثر الحملة التي شنتها صحافة المعمرين على الإدارة الفرنسية من عامي 1897 و 1889 متهمة في توفير الأمن والطمأنينة للمستوطنين وتم إعلان المرسوم في 01 جوان 1902 الذي يؤسس للمحاكم الردعية العمل وفقد قانون إجراءات خاصة وأحكامها غير قابلة للاستئناف(7) .

وفي هذا الجانب من الموضوع يقول أبو القاسم سعد الله : "أما القضاء الفرنسي فقد اتبع نشأة النظام والدارة الفرنسية منذ البداية ، فأنشئت المحاكم الابتدائية والجنائية والتجارية والعرفية والاستثنائية وقضاء الصلح..." وحسب رأيه إنها أنشئت المحاكم حسب ظهور وتنوع القوانين الإدارية الخاصة بالمسلمين الجزائريين وعليه الجرح المرتكبة تنظر فيها المحاكم المتنوعة التي تخدم مصالح الإدارة الفرنسية، وعليه فالمسلمون محاكمهم تسمى محاكم الجرائم والمحاكم الجنائية كانت تخص الأوربيين(8).

فالحقيقة أن الأحكام الجزرية ظهرت منذ الاحتلال لأنها :

- . عبارة عن صلاحيات قانونية تخول للجيش فرض عقوبات على الجزائريين .
- . للإدارة السلطة المطلقة كذلك في فرض العقوبات(9) .

وعليه مثلا قانون الأنديجينا واحد من مجموعة القوانين الردعية الكثيرة التي كانت مسطرة على الجزائريين ، حيث كانت في كل مرحلة من مراحل التسلط يدعم هذا القانون بمجموعة من النصوص الجزرية و التشريعات المجحفة بحجة المحافظة على الأمن العام ، لكن في الحقيقة الهدف الحقيقي هو المحافظة على النظام الاستعماري (10).

وقوانين الأنديجينا يقول عنها أحمد توفيق المدني : " والتي ضيقت الخناق على هذه الأمة وأخذت أنفاسها وجعلتها تعيش في جو مظلم وحالة ضغط يصعب تصورها، ولما يستطيع العقل تصديقها." (11) وقد كانت تشمل أربعة أصناف :

- . سلطة الوالي العام.
- . المحاكم الابتدائية الجزرية.
- . محاكم الجنايات .
- . سلطة المتصرفين العدلية .

حيث كانت سلطة المتصرفين العدلية الجزرية هي أصعب وأساء سلطة التي عانى منها

الجزائريون(12) .

وهذا الرادع العقابي لم يكن موجها فقط لإخماد الانتفاضات الشعبية، وإنما أسلوبا انتهجته الإدارة الاستعمارية وأعاونها في تعاملها اليومي مع الجزائريين، فأى سلوك يبدر منهم اتجاه الفرنسيين تسارع السلطة الإدارية بفرض الغرامة والعقاب(13).

## 2/أسباب إنشائها :

تم تأسيس وإنشاء هذه المحاكم رغبة في :

- تبيين و إثبات مصلحة المستوطنين لدى الإدارة الاستعمارية الفرنسية كان عليها من الضروري إصدار قوانين صارمة وقاسية ردية تبين للأهالي في الجزائر كلهم بان مصلحة المستوطنين أولى منهم وتعمل على قمع وقهر الجزائريين بكل الوسائل والطرق وهذا ما أثبتته سلطة المحاكم الجزرية اتجاه الجزائريين(14) وعليه سمحت المادة الثانية من قانون 21 ديسمبر 1897 للإداريين بتحويل العقوبات إلى خدمات .حيث تم للمرسوم المؤسس للمحاكم الجزرية للأهالي إدخال فقرة جديدة جاء في مضمونها بان الحبس المعلن ضد الأهالي يتم إجراءه إما في سجن أهليين سواء في أماكن تأديبية سواء في ورشات أعمال المنفعة العامة(15).

## 3/ردود الفعل :

لقي هذا القرار ترحاب كبير من طرف الصحافة الفرنسية الذي رأته فيه بداية عصر جديد يمكن من خلاله توفير الأمن للأشخاص والأموال ووصلت بقرقيات تهنيء الإدارة الفرنسية على هذا القرار وهذا من العديد من المجالس البلدية والهيئات الحكومية(16) .  
أما ردود الوطنية تتمثل في :  
- مواصلة الأهالي في الصمود لمثل هذه القرارات.

- مواصلة الثورات الشعبية لمقاومتها لمثل هذه القوانين والتشريعات ولعل أهمها مواصلة مقاومة الشيخ بوعمامة صمودها أمام الاحتلال الفرنسي(17) .

علما أن ردود الفعل التي تبناها الجزائريون لم تكن وليدة هذه الفترة وإنما منذ بداية الاحتلال ، إلا أن فترة الحكم المدني عرفت مجموعة من القوانين والتشريعات أكثر قساوة وظلما وتعسفا من سابقها وامتزادة ، منذ ظهور قانون الأنديجينا ، حيث نجد أولى ردود الأفعال مثلتها المقاومات الشعبية ، ومع بداية القرن 20م ، سوف تظهر ما يعرف بالمقاومة الثقافية التي حملت لواءها شخصيات وطنية تعرف بالنبخبة الوطنية الجزائرية ، وان كانت المقاومة الثقافية موجودة منذ بداية الاحتلال ، إلا أن صورة مقاومتها وملاحمها العامة ظهرت بوضوح وبصورة أوسع مع الصحف ، والنوادي والجمعيات الثقافية .

## 4/ أثر القوانين الفرنسية على المجتمع الجزائري :

يمكن استخلاص مجموعة من الآثار السلبية على المجتمع الجزائري، ولكنها وتعددتها يمكن ذكر

البعض منها :

## اجتماعيا واقتصاديا:

- انتشار الفقر والذي مس جميع الجزائريين بدون استثناء، خاصة سكان الريف بالدرجة الأولى بحكم ارتباطهم بالأرض والفلاحة التي هي مصدر رزقهم وعيشهم، لأن الضرائب والقوانين جعلتهم عمال أجواء لدى الأوربيين بعد سلبهم أجود الأراضي التي كانت لديهم، وبالتالي أدى ذلك إلى نقص في المنتج الفلاحي، وتقلص المساحات الرعوية، بعد مصادرة الأراضي المخصصة لها، وبهذا وجد الفلاح نفسه يفقد ما كان يملكه، وأمام اقتصاد جديد رأسمالي ينافس الاقتصاد التقليدي الموجه للاستهلاك الذاتي (18)، ويواجه الإفلاس مما أدى إلى الكثير منهم بيع ما تبقى من أملاكه (19).

- الإدارة الفرنسية جعلت من الضرائب وسيلة لإضعاف وتفجير الجزائريين، وهو ما أدى إلى إحداث اختلالات داخل المجتمع، وأصبحت الضرائب العربية الوسيلة المثلى في التنمية الاجتماعية، والاقتصادية للمستوطنين، حيث تساهم في بناء قرى وتجمعات محلية لهم، فالأعباء الضريبية أثرت على التماسك الاجتماعي سواء الأغنياء أو حتى الفقراء (20).

## ثقافيا :

- سعت فرنسا من أجل القضاء على الهوية الوطنية الجزائرية انطلاقا من القوانين التي سنتها والتي أرادت تطبيقها بغية دمج المجتمع الجزائري المسلم بالأوروبي المسيحي، من خلال محاولتها فرض التجنس على الجزائريين لهذا نجد نوعين وهما (21) :

1 . جزائريون تخلوا عن شخصيتهم الوطنية وطلبوا الجنسية الفرنسية وأصبحوا مواطنين فرنسيين.

2 . وآخرين من الجزائريين وهم الأغلبية تمسكوا بشخصيتهم الوطنية، ورفضوا الجنسية الفرنسية

وبالتالي اعتبرهم القانون الفرنسي مجرد أهالي .

- كما أن السياسة التعليمية الفرنسية كانت تهدف إلى القضاء على الثقافة الوطنية الأصيلة للمجتمع،

ونشر التعليم الفرنسي وتعليمه مكانها، لأن ذلك يعتبر ميدانا تجريبيا، هدفه تحويل المجتمع الجزائري إلى

مجتمع فرنسي، وبه يصبح مع فرنسا بحكم الثقافة الجديدة الدخيلة عليه (22).

- من خلال التشريعات المتنوعة الخاصة بالتعليم سعت الإدارة الفرنسية إلى العمل على حرمان أبناء هذا الوطن من حق التعلم، وللغاء التعليم الديني، وضبط تصرفات المعلمين، ولجبارهم على الرخص في فتح المدارس، وجعل اللغة الفرنسية هي الأولى ولجبارية، ووضع شروط واضحة لخدمة التعليم الفرنسي، كل هذا لم يمنع أبناء هذا الوطن من التعلم بطرق أخرى وتحذوا الإدارة الفرنسية، ومنهم من وجد ضالته في الزوايا، والكتاتيب القرآنية.

- إلا أن هذه السياسة نجحت بنسبة قليلة في تكوين فئة واضحة وظاهرة في المجتمع الجزائري في هاته الفترة، المزدوجة اللغة والتي سوف تدخل فيما بعد بما يعرف بالنخبة التي أطلقتها عليهم الصحافة الفرنسية لتميزهم عن بقية الجزائريين(23).

- المؤسسات الدينية لم تسلم هي الأخرى من السياسة الاستعمارية ومانتج عن القوانين الفرنسية لهذه الأخيرة، حيث شهدت حربا عليها طيلة مدة الاستعمار لأنها واجهت الاستعمار من البداية، ومثلت عائقا كثيرا صلبا وشديدا ضد السيطرة الاستعمارية، وضد سياسة التنصير والتجهيل، فمثلا المساجد حول البعض منها إلى كنائس والأخرى هدمت ومنها من أصبحت تكنات واصطبلات ومستوصفات ومراكز إدارية(24).

- كما حاربت شيوخ الزوايا والطرقية بعدة طرق أهمها شراء الذمم وتولية الوظائف والوعد والوعيد (25)، بحكم ما كانت تمثله بالنسبة للمجتمع الجزائري من جهة، وهي التي حملت لواء المقاومة الشعبية من جهة أخرى.

- وغلق الكتاتيب القرآنية والمعمرات بحجة عدم وجود رخصة من إدارة الشرطة، وبهذا استهدفت رجالها بالملاحقات القضائية والمتابعات القمعية وصارت الإدارة الاستعمارية كل أملاك والأوقاف والحبس الإسلامي التي تمون المؤسسات التعليمية(26).

## خاتمة :

سعت إدارة الاحتلال الفرنسي بالجزائر إلى تطبيق عدة قرانين على الشعب الجزائري سعيا منها مطلقا القضاء على الهوية الوطنية المرتبطة لاساسا بهذا الشعب منذ قرون من الزمن إلا انه وقف صامدا ضد كل الإجراءات التعسفية والقوانين الردعية الزجرية متخذًا الثورات الشعبية في البداية كوسيلة للدفاع عن حقه ووجوده محافظا على مقوماته الوطنية التي كانت حافظا مهما في مواصلة نضاله في بداية القرن 20م متخذ النهضة الفكرية الوطنية كسلاح واسلون آخر جديد ضد الاحتلال الفرنسي معتمدا على النخبة الوطنية بتعدد اتجاهاتها الفكرية والثقافية.

- إن القوانين التي كانت الدارة الفرنسية اتخذتها كل مرة ضد المسلمين الجزائريين تظهر جليا أنها تجاوزا قانونيا واضحا .مما جعل الكثير من الفرنسيين المثقفين يرفضون هذا الأسلوب المطبق من طرف إدارة الاحتلال.

- السياسة الفرنسية بمختلف إشكالها انعكست سلبا في مجملها على الجزائريين إلا أنهم واصلوا الوقوف والصمود في كل مرة أمام سياسة القهر والقمع والتعسف والتهميش والتهمير .

- مهما تعددت أنواع المحاكم إلا أنها كانت تشكل ظلما في حق الأهالي الجزائريين لأنها مجحفة وظالمة في أحكامها.

- إن السلطة المطلقة التي منحها الإدارة الفرنسية لهذه المحاكم تعتبر انتهاك حقيقي لحرية الجزائريين لأنها غير عادلة في حقهم.

- انعكست هذه القوانين سلبا على الحياة الاجتماعية للأهالي وبها ظهرت ظاهرة الهجرة التي تضاعفت في كل مرة خاصة هجرة 1911م .

- تمكين المستوطنين وتشجيع الحركة الاستيطانية في الجزائر أدى الى ظهور طبقات اجتماعية دخيلة عن المجتمع الجزائري .

- بهذه المحاكم والتشريعات انتهكت الإدارة الفرنسية كل الحقوق الإنسانية والفردية للمجتمع الجزائري .

- إن هذه القوانين كانت تخدم المصالح الإدارية الفرنسية ،وفي الوقت نفسه تتماشى مع مصالح الأوربيين .

- ساهمت هذه القوانين بأحقية السلطة الفردية والإدارية والعسكرية الفرنسية في عرقلة الحياة اليومية للجزائريين وحرمانهم من سعادة العيش الكريم .

- حرمان الجزائريين من ممارسة نشاطاتهم اليومية بالاطمئنان، حيث أصبح تخوفهم الكبير من أي إجراء جديد يعرقل نشاطهم .
- شكلت المحاكم الردعية حاجزا قضائيا يسمح للجزائريين حق التصرف أو الوقوف أمام السياسة الإدارية لاسترجاع حقوقهم الوطنية .
- سياسة المكيايين بين الجزائريين والأوروبيين التي مارستها السلطة الإدارية ، جعلت من الأوروبيين يمارسون حياتهم اليومية بكل حرية عكس الجزائريين الذين ينتظرون العقوبات والغرامات ربما بدون سبب أو سابق إنذار .
- إن هذه القوانين زادت الجزائريين تمسكا بمقوماتهم الشخصية والوطنية ، وأصبحت الزوايا والكتاتيب القرآنية ضالتهم في التمسك بالوحدة الوطنية وهويتهم العربية الإسلامية .
- السياسة الإدارية الفرنسية زادت الجزائريين إصرارا بالوقوف في وجهها، وذلك بظهور مقاومة جديدة تبنتها في مطلع القرن 20م ما يعرف بالنعبة الوطنية التي اتخذت صوت القلم كسلاح جديد ضد السياسة الفرنسية اعتمادا على :
- . الصحف والمجلات والعرائض .
  - . النوادي والجمعيات الثقافية .
- تمسك الجزائريون بالمقومات كانت حافزا ايجابيا للوقوف ضد الإدارة الفرنسية وما تسنه من تشريعات مختلفة تخدم مصالحها ومصالح الأوروبيين

### التهميش و الإحالات :

- 1 - محمد بليل : تشريعات الاستعمار الفرنسي في الجزائر وانعكاساتها على الجزائريين (1881-1914) دار سنجاق الدين للكتاب ، الجزائر 2013 ص 227 .
- الإدارة الاستعمارية كانت ترى لتحقيق الأمن في الجزائر للأوروبيين يكمن في قهر الأهالي الجزائريين، لهذا سعت إلى إصدار المراسيم التي تتماشى مع تحقيق ذلك .
- 2 - يحي بوعزيز: سياسة التسلط الإستعماري والحركة الوطنية الجزائرية ص 1830م إلى 1954م ، د ب ن ت ، الجزائر 2009 ص 53 .
- 3 - محمد بليل ، المرجع السابق ، ص 239 .
- 4 - كريم ولد النبيه، سياسة الإخضاع وقوانين الأنديجينا من خلال أرشيف الإدارة الفرنسية في الجزائر ، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية و الاجتماعية ، ع2، 2011، ص 64 63 .
- 5- إبراهيم مهديد، القطاع الوهراني ما بين 1850-1919م، دراسة حول المجتمع الجزائري الثقافة والهوية الوطنية، منشورات دار الأديب، وهران 2006 ص ص 21-22
- 6- نفسه ص 22.

- 7- الحمري محمد، التشريع الفرنسي في الجزائر وأثره على الحياة الاجتماعية والدينية والثقافية ما بين 1870.1920 رسالة ماجستير في الثقافة الشعبية جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان 2004 2005 ، ص50.
- 8-أبو القاسم سعد الله، خلاصة تاريخ الجزائر، المقاومة والتحرير، 1830-1962 دار الغرب الإسلامي بيروت ، ط 1 ، 2007، ص 76.
- 9-كريم ولد النبية، المرجع السابق، ص 62.
- 10-نفسه، ص62.
- 11- أحمد توفيق المدني، كتاب الجزائر، الطبعة العربية 1929 ص 325.
- 12 - نفسه، ص 325.
- 13 - كريم ولد النبية، المرجع السابق، ص 66.
- 14- محمد بليل، المرجع السابق، ص 238 .
- 15- عثمان زقب ، السياسية الفرنسية في الجزائر 1830\_1914 ( دراسة في أساليب السياسية الإدارية ) دكتوراه علوم في التاريخ ،جامعة الحاج الخضر ، باتنة 2014-2015 ، ص158
- 16-الحمري محمد ، المرجع السابق، ص 50
- 17-نفسه، ص 51.
- 18- عدي الهواري، الإستعمار الفرنسي في الجزائر، سياسة التفكيك الإقتصادي والإجتماعي 1830-1960 ترجمة جوزيف عبد الله ، دار الحدائق للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت ، ط 1983 ، ص 73 .
- 19 - مصطفى الأشرف، الجزائر الأمة والمجتمع، ترجمة حنفي بن عيسى، دار القصة للنشر الجزائر، ص 20 .
- 20 - شقرة محمد، الجزائريون والشركات الأهلية للاحتياط 1893-1962 ،رسالة ماجستير في التاريخ ،جامعة الجبالي ليايس سيدي بلعباس ،2013-2014، ص 32 .
- 21- الحمري محمد ، المرجع السابق ، ص 92 .
- 22-حلوش عبد القادر، سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر 2010 ، ص 125 .
- 23- تركي رابح، التعليم القومي والشخصية الوطنية ، ش .و .ن . ت 1975م ، ص 118 .
- 24- الحمري محمد ، المرجع السابق ، ص 86 .
- 25-نفسه، ص 86 ، أنظر أيضا يحي بوعزيز، المساجد العتيقة في الغرب الجزائري، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص ص 28-29.
- 26- الحمري محمد ، المرجع السابق ، ص 87 .